

الى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

استمرار الممارسات غير القانونية للمصحات بعد تفعيل الهيئة العليا للصحة

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

لقد استبشرنا خيرا بعد تفعيل الهيئة العليا للصحة (القانون رقم 07.22) ولكن للأسف لازالت التجاوزات التي تقوم بها المصحات الخاصة مستمرة فيما يخص مشكلة الفوترة وشيكات الضمان التي تبتز بها هذه المصحات ماليا المواطن، ويمكن تلخيص استمرار هذه الوضعية في وجود ثغرات ونقائص في هذا القانون وبالبينة التي تحيط بهذه الهيئة نفسها كما يلي:

تداخل الاختصاصات وتشنت سلطة الرقابة بين الهيئة العليا للصحة والوكالة الوطنية للتأمين الصحي المسؤولة الأولى عن ضبط الفوترة والاتفاقيات الوطنية والمفتشية العامة لوزارة الصحة، ثم هناك إشكالية "التعريفات المرجعية" فالتعريف المرجعية متجاوزة تعود لعام 2006 والقانون الجديد لم ينجح في فرض تحيين لهذه التعريف، مما يفتح الباب لاستمرار "النوار" والفوترة الموازية وشيكات الضمان الصعب مراقبتها تقنياً، و أيضا غموض مفهوم "شيك الضمان" لأن قوانين المنظومة الصحية لا تضع بروتوكولاً واضحاً وملزماً يحمي الحقوق المالية للمصحات في الحالات المستعجلة، مما يدفعها للاستمرار في خرق القانون .

وعليه فإن هذا القانون جاء مليء بالثغرات كما هو حال الهيئة الجديدة التي تجد نفسها مكبلية نتيجة اختصاصات وأدوار متفرقة بينها وبين مصالح أخرى، وعليه نسائلكم السيد الوزير عن البدائل المقترحة لتعزيز تنفيذ هذا القانون حتى لا يتم اعتبار هذا القانون قد ولد ميتاً، ولتقوم الهيئة الجديدة بأدوارها بشكل فعال.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

محمد الركاني